الأمم المتحدة



Distr.: General
22 February 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة) حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وطلب إليَّ موافاته، كل ٦٠ يوماً، بتقرير عن تنفيذ القرار. ويتضمن التقرير معلومات مُحدّثة وتحليلاً بشأن النزاع والوضع السياسي وبيئة العمليات في دارفور، والتحديات الرئيسية التي تعرقل تنفيذ الولاية بفعالية، بما في ذلك انتهاكات اتفاق مركز القوات، خلال الفترة الممتدة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨. ويعرض التقرير أيضا الخطوات التي اتخذتها العملية المختلطة من أجل تحقيق نقاطها المرجعية، ويقدم معلومات محدثة عن التقدم المحرز صوب تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437).

ثانيا – تحليل النزاع

٢ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة عموما. ورغم أن الموسم الجاف يقترب من منتصف مدته، فلم تقع أي اشتباكات كبيرة بين قوات حكومة السودان والجماعات المسلحة في دارفور؛ وتواصلت حملة جمع الأسلحة في منطقة جبل مرة بينما واجهت مقاومة من عناصر جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد؛ وازدادت حدة التوترات في بعض مخيمات المشردين داخليا في وسط دارفور. وشهدت هذه الفترة أيضا عددا أقل من الأحداث المتصلة بالنزاعات القبلية، وأعمال اللصوصية والإجرام، وانتهاكات حقوق الإنسان وحالات المضايقة، ولا سيما تلك التي يتعرض لها المشردون داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة. وعموما، ظلت الحالة الإنسانية دون تغيير إلى حد كبير، وذلك رغم نزوح عدة مئات من الأشخاص من شرق جبل مرة نتيجة للقتال الدائر بين فصيلين تابعين لجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. وظلت عملية السلام في دارفور بقيادة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ معطلة، وتعرقَل تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بسبب النقص في القدرات والموارد المتاحة الذي تلتمس الحكومة المساعدة الخارجية لتداركه.



18-02546 (A) 260218 260218



القتال الدائر بين حكومة السودان والجماعات المسلحة

٣ - لا تزال الجماعات المسلحة لحركة جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي وفصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة غير نشطة إلى حد كبير في دارفور، بينما ما زالت منطقة عمليات جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد تنحصر في جيوب من جبل مرة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أبلغت العملية المختلطة عن وقوع اشتباكات بين قوات الدعم السريع وجيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد في قرية كرمول، شمال شرق قولو، وبالقرب من قرية كاتي التي تقع على مسافة ١٥ كيلومترا جنوب شرق قولو في جبل مرة، خلال حملة جمع الأسلحة في المنطقة. وقيل إن أحد أفراد قوات الدعم السريع قُتل، وإن فردا آخر أصيب بجروح. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، دارت اشتباكات بين قوات الدعم السريع في قرية كالاباه الحدودية الواقعة على نحو ٢٥٠ كيلومترا جنوب الضعين ومجموعة يُعتقد أنها فصيل جبريل إبراهيم التابع لحركة العدل والمساواة دخلت إلى القرية من جنوب السودان. وذكرت بلاغات أن قوات الدعم السريع تكبدت ثلاث خسائر في الأرواح. ومع ذلك، أصدرت حركات التمرد وهي حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/جناح مني مناوي والمجلس الانتقالي لحركة تحرير السودان بيانا مشتركا في ٣ شباط/فبراير لتمديد وقف أعمال القتال من جانب واحد حتى ٣٠ نيسان/أبريل، عقب صدور مرسوم رئاسي في ٤ كانون الثاني/يناير يمدد وقف إطلاق النار من جانب واحد من جهة الحكومة لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية شهر آذار/مارس.

حملة جمع الأسلحة وأثرها على الأمن

٤ - واصلت حكومة السودان تنفيذها للمرحلة الإلزامية من حملة جمع الأسلحة، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخليا، وانتقلت في الآونة الأخيرة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد من جبل مرة. وأشار مسؤولو ولاية دارفور إلى تسجيل بعض التقدم منذ انطلاق الحملة في شهر آب/أغسطس من العام الماضي. وأبلغ والي شمال دارفور أنه من أصل حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة التي يُعتقد أنها متداولة بشكل غير مشروع في جميع أنحاء دارفور لم تُجمع إلا ٣٠ ٠٠٠ قطعة (منها ٩ ٠٠٠ قطعة من شمال دارفور). وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت لجنة جنوب دارفور المشتركة لجمع الأسلحة بأن العدد الإجمالي للأسلحة التي جُمعت طوعا في الولاية بلغ ٨ ٠٠٠ قطعة، من بينها ١ ٣٧٣ قطعة جُمعت من قوات الدفاع الشعبي. وأبلغت اللجنة كذلك بأن معدل الجريمة في جنوب دارفور انخفض نتيجة لذلك بنسبة ٢٤ في المائة في حين انخفضت نسب وقوع الجرائم الكبرى مثل القتل والسطو المسلح والاغتصاب بنسبة ٣٥ في المائة خلال فترة حملة الجمع.

٥ - وحسب تقييم البعثة، يبدو أن الحملة عرقلت استخدام العديد من الميليشيات المسلحة والمجرمين للأسلحة بحُرِّية، مما ساهم في تحسن الحالة الأمنية عموما، ولا سيما في شمال وجنوب دارفور. وأفاد قادة المشردين داخليا في مخيم أبو شوك في الفاشر أنه عقب انطلاق حملة جمع الأسلحة في أجزاء من شمال دارفور، تحسنت الحالة الأمنية وعاد بعض المشردين داخليا بشكل موسمي إلى مواطنهم الأصلية في جبل سي في محلية كَبْكَابية، وفي قرى تيلا، وحلات فووكا، ولومباتي، والجبلين، وتنغارا في محلية كورما، وفي حي كفوت، في المنطقة الريفية من الفاشر. وأبلغت مصادر من شرطة السودان عن قيام قادة المشردين داخليا بتسليم أكثر من ٨٢١ قطعة من الأسلحة خلال المرحلة الطوعية من الحملة في مخيم عُطاش للمشردين داخليا في نيالا بجنوب دارفور. وفي مخيم كلمة للمشردين داخليا الموجود في جنوب دارفور، لا يزال

الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة السودان وقيادة المخيم، بتيسير من العملية المختلطة، قائما. وقد التزمت الحكومة بعدم جمع الأسلحة بالقوة دون التشاور مع العملية المختلطة أو قادة المشردين داخليا. وأبلغ زعماء قبيلة المساليت أيضا عن حالات عودة في المناطق المحيطة بقريضة في جنوب دارفور، عقب انطلاق حملة جمع الأسلحة في هذه المحلية، لكنهم اشتكوا من الافتقار إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية اللازمة، وطلبوا اتخاذ تدابير حاسمة بشأن المشاكل المتصلة بالمنازعات على الأراضي.

٦ - وبالتوازي مع انتقال الحملة إلى مخيمات المشردين داخليا، أُبلغ عن تعرض المشردين داخليا لاعتداءات بدنية أو مضايقات على أيدي قوات الدعم السريع أثناء جمع الأسلحة في عدد من المناسبات. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، في مخيم طور للمشردين داخليا الموجود في وسط دارفور، زُعم أن قوات الدعم السريع قامت باعتقال أربعة أشخاص من المشردين داخليا. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، خلال جمع الأسلحة من مخيمي الشمال والاستراحة للمشردين داخليا في وسط دارفور، قيل إن قوات الدعم السريع أوقفت ٨ أشخاص من قبائل الفور و ٢٠ شيخا من العرب من أجل جمع معلومات عن الأشخاص الذين يحوزون أسلحة وعن مخابئ الأسلحة والدراجات النارية. ورغم إعراب القادة المحليين في محلية نيرتيتي، بوسط دارفور، عن تأييدهم لحملة جمع الأسلحة، فقد أكدوا أنها ينبغي أن تشمل الجميع لكي تضمن أيضا نزع سلاح جماعات الرّحل.

النزاعات القبلية

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد النزاعات القبلية على الأراضي وأعمال سرقة الماشية وتدمير المزارع، كما انخفض عدد الوفيات ليصل إلى ١١ حالة مقارنة بـ ٤٥ حالة وفاة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأطلقت أيضا عدة مبادرات للمصالحة بين القبائل. وقد عزت معظم الجماعات المحلية، بما فيها جماعات المشردين داخليا، هذا الاتجاه إلى الحملة الجارية لجمع الأسلحة، وإلى تدخل الحكومة بصورة أكثر حزما لمنع تصعيد التوترات فيما بين العشائر.

٨ - وفي جنوب دارفور، وقعت اشتباكات بين عشائر المهدي والبرقد في منطقة هش الواقعة على مسافة ٥٠ كيلومترا شمال شرق قريضة يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أسفرت عن مقتل شخص واحد من كلا الجانبين. وخلال سنة ٢٠١٧، اندلعت منازعات بين العشيرتين على ملكية الأراضي على الحدود بين محليتي قريضة وياسين. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، نُشرت قوات حكومية لاحتواء الوضع، وكُلِّفت قوات الدعم السريع بنزع سلاح الطرفين المتناحرين. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت قوات الشرطة السودانية أربعة عمد (زعماء القبائل المحلية) وسبعة شبان من عشيرة المهدي بسبب ضلوعهم في الحادث، وحاليا يتعاون قادة الجماعات المحلية مع الحكومة المحلية على إيجاد حل للخلاف.

٩ - وفي شرق دارفور، للاستعاضة عن لجنة المنطقة العازلة بين قبيلتي المعاليا والرزيقات التي حُلّت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أنشأ الوالي آلية مشتركة يوم ٧ كانون الثاني/يناير لتنظيم الأنشطة الزراعية وللتصدي لمشكلة سرقة الماشية. وتتألف الآلية من ١٤ عضوا يمثلون القبيلتين بالتساوي. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قامت قبيلتا البرقد والزغاوة، أثناء حفل حضره نائب الرئيس حسبو محمد عبد الرحمن، بالتوقيع على اتفاق سلام في بلدة شعيرية، يوصي برد ممتلكات الزغاوة في شعيرية إلى أصحابها، بما في ذلك المحلات التجارية والمنازل، وتخصيص أراضي زراعية إلى العائدين من الزغاوة، وتشكيل آلية لمواصلة عملية العودة، وتنفيذ برامج إنمائية بالتنسيق مع الأمم المتحدة. وفي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير، زار نائب الرئيس محليتي عديلة وأبو كارينكا، لعقد جلسة صلح بين قبيلتي المعاليا والرزيقات، وتعهّد بتنفيذ عدة مشاريع إنمائية في مجالات الصحة والتعليم والهياكل الأساسية في المنطقة.

العنف ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان

١٠ - ظلّت حالة حقوق الإنسان في دارفور متقلّبة بشكل عام. ووثّقت العملية المختلطة حالات انتهاك للحق في الحياة، واعتقال واحتجاز تعسفيين، وعنف جنسي وجنساني، وعنف جنسي مرتبط بالنزاع. ولا يزال المشردون داخليا وغيرهم من الأشخاص الضعفاء يتعرضون للمضايقة أثناء قيامهم بأنشطتهم اليومية لكسب الرزق. ووثّقت العملية المختلطة ٨٤ حالة جديدة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بحق ١٩٢ ضحية، من بينهم ٢٧ طفلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بـ ٥٨ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بحق ١٢٣ ضحية، من بينهم ١٨ طفلا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وانتُهك الحق في الحياة في ١٢ حالة أودت بحياة ١٨ ضحية، وحدثت انتهاكات للحق في السلامة الجسدية في ٢٧ حالة بحق ٦٠ ضحية. وكانت هناك ٣٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، التي كانت على شكل عمليات اغتصاب أو محاولات اغتصاب شملت ٤٣ ضحية، من بينهم ٢٢ طفلا (مع قاصر ذكر واحد)، و ٩ حالات اعتقال تعسفي واحتجاز غير قانوني شملت ٧٠ ضحية.

١١ - وأكدت البعثة وقوع ٦٤ حالة من حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بحق ١٧١ ضحية، ولكن تعذّر التحقق من الحالات المتبقية البالغ عددها ٢٠ حالة بحق ٢١ ضحية. ومن أصل الحالات المبلغ عنها البالغ عددها ٨٤ حالة، قيل إن قوات الأمن الحكومية والجماعات المساندة لها كانت مسؤولة عن ١٩ حالة شملت ٥٨ ضحية، في حين يُزعم أن رجالا مسلحين مجهولي الهوية كانوا مسؤولين عن ٣٩ حالة شملت ٨٧ ضحية. وأشارت بلاغات إلى فتح تحقيقات في ٣٢ حالة موثقة أدت إلى إلقاء القبض على ١٢ شخصا مما يثير الانشغال من عدم كفاءة دوائر إنفاذ القانون والملاحقة القضائية في بعض المناطق.

١٢ - وواصلت البعثة توثيق تعرض الأطفال لحوادث عنف جنسي ولانتهاكات جسيمة. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت العملية المختلطة عن مزاعم بتعرض أنثى من المشردين داخليا لاغتصاب جماعي على يد ثلاثة أفراد من الشرطة السودانية أثناء احتجازها في زنزانة في مركز شرطة في نيالا، بجنوب دارفور. وظل رد فعل مؤسسات إنفاذ القوانين غير كافٍ، والدعم النفسي - الاجتماعي المقدَّم للضحايا غير ملائم. وأبلغت شبكة حماية المرأة عن تعرّض فتاتين تبلغان ١٢ و ١٣ عاما وامرأة شابة عمرها ٢٢ عاما، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لاغتصاب جماعي مزعوم على أيدي ثمانية رجال مسلحين في كارغو التي تقع على مسافة ١٠ كيلومترات شرق نيرتيتي. وأُبلغت الشرطة السودانية بهذا الحادث وألقي القبض على أحد المشتبه فيهم في انتظار محاكمته. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، حاول أربعة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية اغتصاب ثلاث نساء من المشردين داخليا في منطقة بالدا الواقعة على نحو ٧ كيلومترات شمال شرق مخيم الحامدية للمشردين داخليا في زالنجي. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت أربع نساء للضرب المبرح على يد ثلاثة عناصر مسلحة من الميليشيات في مخيم دانكوج الواقع على مسافة ٤٠ كيلومترا شمال شرق زالنجي.

١٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا في الأنشطة الإجرامية بشكل عام. إلا أنه مع استمرار موسم الحصاد، تواصل وقوع حوادث تدمير للمحاصيل وأعمال عنف متصلة بها في بعض المناطق. واستُهدف المشردون داخلياً في ٦٨ حادثا إجراميا خلّفت خمسة قتلى. وتضرر مدنيون آخرون من جراء ٩٢ من الحوادث الإجرامية التي أسفرت عن ١٧ حالة وفاة، من بينها حالات قتل عمد (١٤)، وسطو

مسلح (٩)، ومحاولات سطو (٢)، واعتداء/تحرش (٢٦)، وسطو على المنازل/اقتحامها (٤)، ونهب (٢)، واختطاف (٣)، وإطلاق نار (١٥)، وهجوم/نصب كمائن (١)، وحرق عمداً (١)، وسرقة للماشية (١٣)، وجرائم أخرى (٢). وفي الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تضرر المشردون داخليا وغيرهم من المدنيين من ١٢٣ ومن ٢٠٨ من الحوادث الإجرامية تباعا، مما أسفر عن وفاة ٨ أشخاص من المشردين داخليا و ٤٢ من المدنيين الآخرين.

١٤ - وازدادت حدة التوترات في مخيمين للمشردين داخليا في وسط دارفور، وهما مخيما الحَصَاحِيصَا والحامدية الموجودان بالقرب من زالنجي. وعقب نشوب مشاجرة بين أفراد من المشردين داخليا من قبائل الفور وأبناء قبيلة بني هلبة المضيفة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، منع المشردون داخليا جميع أبناء بني هلبة من دخول سوق الحَصَاحِيصَا. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، دارت مواجهات عنيفة بين الجماعتين أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص من المشردين داخليا وشخص واحد من قبيلة بني هلبة وعن إصابة ٣٨ شخصا بجروح. وفي حادث منفصل وقع في كانون الثاني/يناير، تعرض شخصان من النازحين داخليا من مخيم الحامدية لهجوم على يد مجموعة من الرجال أثناء القيام بأنشطة لكسب العيش خارج المخيم، وفي ٣١ كانون الثاني/يناير وقعت اشتباكات بين المشردين داخليا من مخيم الحامدية وأبناء قبلية بني هلبة الذين منعوهم من جمع الحطب في منطقة برونكا (الواقعة على مسافة ١٠ كيلومترات من المخيم). وأنشأت الشرطة السودانية منطقة فاصلة في مخيم الحَصَاحِيصَا، وألقت القبض على ثلاثة أشخاص مشتبه فيهم وهي تعمل حاليا مع قادة الجماعات المحلية من أجل التوصل إلى مبادرة للمصالحة.

١٥ - واستمرت عناصر إجرامية مرتبطة بفصيل جيش تحرير السودان/السلم والتنمية في مضايقة جماعة المشردين داخليا في سورتوني، بينما تسببت في وقوع اشتباكات مع قبائل الرحل في المنطقة. وبعد قيام فصيل جيش تحرير السودان/السلم والتنمية بسرقة ١٤ رأسا من الماشية من الرّحل الموجودين في المنطقة في ٦ كانون الثاني/ يناير، ازدادت حدة التوترات بين الرّحل والمشردين داخليا في موقع التجمع في سورتوني الذي لجأ إليه الفصيل. وتدخل أفراد الأمن الحكوميون في ٢٣ كانون الثاني/يناير لاعتقال المسؤولين عما حدث ولجمع الأسلحة من المخيم، ولم تقع أي حوادث أثناء هذا التدخل. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أبلغ ممثلو الحكومة من محلية كاس، بجنوب دارفور، سكان قرية سينجيتا (الواقعة على مسافة ١٩ كيلومترا جنوب موقع فريق العملية المختلطة) بقرار الحكومة تقاسم الأراضي الزراعية التي يملكها القرويون مع المستوطنين الجدد وهم الرّحل المقيمون حول القرية. وقيل إنه طُلب من القرويين إخلاء الحقول طوعا أو التعرض للإخلاء القسري بحلول ٦ شباط/فبراير. وقرر القرويون عدم المغادرة وشكّلوا لجنة لمناقشة هذه المسألة مع معتمد محلية كاس.

ثالثا - الحالة السياسية

١٦ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أقرّ المجلس الوطني السوداني ميزانية عام ٢٠١٨ التي انتقدها الكثير من الأفراد من عامة الناس، ومن الخبراء الماليين وزعماء المعارضة. وصوّت بعض أعضاء المجلس الوطني ضد مقترح الميزانية أو قاطعوا جلسة التصويت، بسبب المزاعم بأن الميزانية أهملت القطاعات الإنتاجية والخدمات الأساسية مثل الزراعة والتعليم والصحة، إذ لم ترصد سوى ٣،٦٥ في المائة للتعليم و ٢،٧ في المائة لقطاع الصحة، في حين استحوذ جهاز الدفاع والأمن على ما مجموعه ١٦،٣٧ في المائة من إجمالي الميزانية.

١٧ - وبدأ انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل دولار الولايات المتحدة والزيادات الناتجة عن ذلك في أسعار السلع الأساسية في التأثير سلبا على حياة المواطنين السودانيين، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات في عدة ولايات في جميع أنحاء البلد. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، نزل الطلاب إلى الشوارع في الجنينة، غرب دارفور، متسببين في إلحاق أضرار ببعض المرافق ومن بينها مقر حزب المؤتمر الوطني الحاكم. وبعد ذلك، قامت الشرطة السودانية وقوات الدعم السريع بتفريق المتظاهرين بالقوة مما أسفر عن مقتل طالب في المرحلة الثانوية وعن إصابة خمسة أشخاص آخرين من بينهم ضابط شرطة. وفي ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير، نُظمت احتجاجات أخرى في الخرطوم، وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، دارت مظاهرات مماثلة في الخرطوم وفي مدن أخرى من بينها زالنجي، في وسط دارفور.

١٨ - وفي ولايتي الخرطوم والجزيرة، في وسط السودان، عقب الاحتجاجات التي اندلعت يوم ٥ كانون الثاني/يناير على الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، شنت السلطات السودانية حملة اعتقالات وفرضت حظرا على عدد من المنشورات. وأيدت بعض الأحزاب السياسية المعارضة الاحتجاجات، ودعت الشعب إلى النزول إلى الشوارع. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، قام جهاز الأمن والمخابرات الوطني بإيقاف نشر ست صحف وذلك على الأرجح كرد فعل على التقارير الإعلامية عن الزيادات في الأسعار وعن ارتفاع تكاليف المعيشة. ووجّهت حركة الإصلاح الآن، بقيادة غازي صلاح الدين، انتقادات إلى جهاز الأمن والمخابرات الوطني بسبب تقييده للحريات الأساسية والحريات الصحفية.

١٩ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، شكّل رئيس السودان عمر البشير خمسة مجالس رئاسية، هي مجلس شؤون رئاسة الجمهورية، والمجلس القومي للاقتصاد الكلي، والمجلس القومي للإعلام، والمجلس القومي للسياسة الخارجية، ومجلس السلام والوحدة، للإشراف على تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أصدرت حركة الإصلاح الآن بيانا تشجب فيه هذا القرار، مؤكدة أنه يتعارض مع روح الحوار الوطني وأنه يمكن أن يضعف مجلس الوزراء ويقوض الدستور. وأعرب حزب المؤتمر الشعبي عن آراء مماثلة. وعبّرت أحزاب معارضة أخرى عن شعورها بالقلق من أن هذا القرار سيمنح الرئيس سلطات تنفيذية وتشريعية مفرطة.

٢٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، ظل أثر تحسن علاقات السودان مع جيرانه واضحا من خلال انخفاض الدعم المقدّم للحركات المسلحة في دارفور. إلا أنه في ٥ كانون الثاني/يناير بسبب شواغل أمنية بشأن الاتجار بالبشر وبالمخدرات غير المشروعة وجمع الأسلحة، أغلقت حكومة السودان حدودها مع إريتريا، وفي اليوم نفسه، استدعى السودان سفيره لدى مصر لإجراء مشاورات. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، اتفق الرئيسان المصري والسوداني على تشكيل لجنة وزارية للتعامل مع جميع القضايا الثنائية وتجاوز جميع العقبات التي قد تواجهها، عقب التوترات الأخيرة التي حدثت بين البلدين. وفي إطار تطورات في هذا الصدد، التقى قادة مصر وإثيوبيا والسودان يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير في محاولة لكسر الجمود الذي بلغته المفاوضات المتعلقة ببناء سد النهضة الإثيوبي الكبير على نهر النيل. وعقدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة بين حكومتي السودان وجنوب السودان جلسة استثنائية في ٤ شباط/فبراير لاعتماد تدابير متصلة بإعادة نشر القوات خارج المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، والشروع في المرحلة الأولى من المعابر الحدودية، وتفعيل اللجنة التقنية الحدودية المخصصة المعنية بمنطقة الأربعة عشر ميلا.

رابعا – الحالة الإنسانية

٢١ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير موجة جديدة من تشريد الأسر من شرق جبل مرة، وعودة عدد من اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي ٢ كانون الثاني/يناير، وصلت حوالي ١٢٩ أسرة قادمة من شرق جبل مرة إلى مخيم عُطاش للمشردين داخليا بالقرب من نيالا، بجنوب دارفور، هروبا من المعارك الدائرة بين فصيلي قدورة وزنون المنشقين عن جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. ويُقال إن الاقتتال الداخلي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر على التحكم في نقاط التفتيش وتحصيل الضرائب من المزارعين الذين يبيعون منتجاتهم في قرى دريبات وكدنجير وكارا. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عاد حوالي ١ ٥٠٠ شخص بعد قضاء ١٠ سنوات في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى قرية دفاق في محلية الردوم، بجنوب دارفور، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهؤلاء العائدون في أشد الحاجة على الفور إلى الخدمات الأساسية في مجال الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم، إلى جانب إزالة الذخائر غير المنفجرة.

٢٢ – ولا يزال سكان منطقة جبل مرة الأكثر ضعفا من حيث الأمن الغذائي وسبل العيش، ويليهم العائدون في محلية أم دخن في وسط دارفور. بيد أن تحسّن إمكانية الوصول إلى جبل مرة خلال الأشهر الأخيرة مكّن الشركاء في المجال الإنساني من تحديد الاحتياجات الضرورية، ومن بينها الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، وكذلك الثغرات الرئيسية في مجالي التعليم والحماية. وفيما يتعلق بتفشي الإسهال المائي الحاد، أبلغت وزارة الصحة الاتحادية بأنه في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أصبحت جميع ولايات دارفور الخمس خالية من هذا المرض. ولم يبلَّغ عن وقوع حالات إصابة بالإسهال المائي الحاد ووفيات ناجمة عنه في دارفور خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير مقارنة بـ ٧٩ إصابة ووفاة شخصين في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٣ – وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، ذكرت شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات أن الأنشطة الموسمية كانت سيئة جدا في المناطق الرعوية والزراعية من شمال دارفور، مما قد يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى المساعدة الغذائية وإلى دعم موارد الكسب التي تقوم على الزراعة وتربية الماشية حتى منتصف سنة ٢٠١٨. ولا تزال القيود المفروضة على الحصول على الأراضي، ومحدودية فرص العمل الزراعي المتاحة وانخفاض الممتلكات من الأصول الناتجة عن أثر ظروف انعدام الأمن السائدة في أجزاء من جبل مرة تقلص من القدرة الإنتاجية للأسر المعيشية. وقد تركت الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، مثل القمح، أثرا سلبيا على الأمن الغذائي، لا سيما في صفوف الفئات الضعيفة من السكان.

خامسا – بيئة العمل

الهجمات والتهديدات بتنفيذ هجمات تستهدف أفراد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني

٢٤ – أبلِغ عن وقوع ما مجموعه ٢٦ حادثا إجراميا استهدفت موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، مقارنة بـ ٢٥ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشملت هذه الحوادث طلقا ناريا من شخص مجهول الهوية على برج مراقبة في ”مخيم نيالا الكبير“، بجنوب دارفور، في ٢٧ كانون

الأول/ديسمبر، ولم يبلغ عن وقوع إصابات نتيجة لهذا الحادث. وشملت الحوادث الأخرى عملية سطو و ١٥ عملية تسلل/اقتحام/سرقة/محاولة سرقة تعرضت لها مباني وقعت معظمها في نيالا.

احتجاز الموظفين

٢٥ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على موظف وطني يعمل لدى العملية المختلطة وقام باحتجازه في مطار الجنينة، بغرب دارفور. وأُطلق سراح الموظف في اليوم نفسه دون أن توجّه إليه أي تهم، ولم يقدم جهاز الأمن والمخابرات الوطني أي تبرير لإيقاف الموظف. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، في سوق زالنجي، بوسط دارفور، اعتدى أفراد من الشرطة السودانية على موظف وطني يعمل لدى العملية المختلطة وألقوا القبض عليه بدعوى مخالفة أحد أفراد أسرته لقواعد المرور. وأُطلق سراحه في اليوم نفسه بعد قضاء وقت قصير في المستشفى. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، في الجنينة، بغرب دارفور، ألقى موظفون في جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على موظف وطني يعمل لدى العملية المختلطة وقاموا باحتجازه بسبب مزاعم بتورطه في مظاهرة عنيفة مناهضة للحكومة. وأُطلق سراح الموظف في اليوم نفسه دون أن توجه إليه أي تهم.

القيود التي تعرقل الوصول

٢٦ - تواصل تحسن إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء دارفور. ولكن وقع حادثان تم خلالهما تقييد إمكانية الوصول خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في شمال وجنوب دارفور على التوالي. أما في غرب دارفور، فتشير التقارير إلى حدوث زيادة في تعطيل جهاز الأمن والمخابرات الوطني لأنشطة المنظمات غير الحكومية الإنسانية. وشمل هذا التعطيل التأخير في إصدار الأذون بإجراء تقييمات، وفي تجهيز إخطارات السفر، وشراء الوقود، والتدخل في عمليات تقديم العطاءات. وواصلت دوائر العمل الإنساني الدعوة إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى أماكن في جبل مرة، مثل قرى بولدونق وكتروم وكويلا، التي لا يزال يتعذر على الأمم المتحدة وشركائها الوصول إليها، في حين تواصلت الرحلات الجوية التي تقوم بها دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية إلى قولو وروكرو.

٢٧ - ولم تسجل البعثة أي رفض للإذن بالطيران. بيد أن الحكومة أخّرت الموافقة على استخدام البعثة لمروحياتها العسكرية للخدمات من طراز Mi-17 الأربع داخل دارفور إلى أن تمت إزالة كاميرات الرؤية الليلية بالأشعة دون الحمراء التكتيكية والرشاشات من المروحيات. ويجري تشغيل المروحيات جزئيا ويمكنها القيام بمهام لوجستية روتينية.

التأشيرات والتخليص الجمركي

٢٨ - منحت الحكومة ٣٩٠ تأشيرة لموظفي العملية المختلطة، وهو ما يمثل نسبة ٦٨ في المائة من طلبات التأشيرات لهذه الفترة، منها ١٢ تأشيرة لموظفين مدنيين، و ٥٣ تأشيرة لأفراد عسكريين، و ١٢٠ تأشيرة لأفراد شرطة، و ١٠٠ تأشيرة لزوار رسميين، و ٩٨ تأشيرة لمتعاقدين، وتأشيرة واحدة لاستشاري، وست تأشيرات لمعالين. ويجري حاليا تجهيز ما مجموعه ٧٣ طلبا للحصول على تأشيرات في حين أن ما مجموعه ١٨٨ طلبا للحصول على تأشيرات لم يبت فيها بعد رغم مرور الفترة العادية لمنح الموافقة البالغة ١٥ يوما، وبعض هذه الطلبات لم يبت فيه منذ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتشمل هذه الطلبات ٩٥ طلبا من أجل متعاقدين، و ٢٤ طلبا من أجل أفراد شرطة، و ٢٨ طلبا من أجل موظفين

مدنيين، و ٢٧ طلبا من أجل أفراد عسكريين، و ١١ طلبا من أجل متطوعي الأمم المتحدة، وطلبين من أجل زائرين رسميين وطلب واحد من أجل استشاري. وفيما يتعلق بقسم حقوق الإنسان، لا يزال هناك ١٧ طلبا للحصول على تأشيرات لم يبت فيها بعد، مما أنتج معدل شغور قدره ٣٢ في المائة فيما انخفض معدل الشغور العام لوظائف الموظفين المدنيين الدوليين في البعثة من ١٧ إلى ٦ في المائة، تعزى ٣ في المائة منه إلى طلبات التأشيرات التي لم يبت فيها بعد. ويعزى الانخفاض في معدل الشغور إلى إلغاء وظائف وفقا لميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ المعتمدة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٩ - وما فتئت حكومة السودان تفرج تدريجياً عن حاويات حصص الإعاشة من بورتسودان. وعلى الرغم من تسجيل تقدم في الإفراج عن الشحنات الأخرى، لا تزال حاليا ٣٦ شحنة (مقارنة بـ ٥٥ شحنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق) من المعدات المملوكة للوحدات والأمم المتحدة عالقة، منها شحنتان عالقتان منذ عام ٢٠١٥. وواصلت العملية المختلطة عقد اجتماعات شهرية على المستوى التقني مع المسؤولين الحكوميين في محاولة لحل مختلف المسائل العالقة، بما فيها التأشيرات وعمليات التخليص الجمركي. وأبلغت الحكومة البعثة بأنها ستتلقى خطابا بحلول شباط/فبراير ٢٠١٨ يبين الإجراءات الجديدة التي سيستعاض بها عن شهادة الإعفاء الضريبي.

سادسا - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبعثة

حماية المدنيين

٣٠ - قامت الأفرقة المتكاملة للحماية الميدانية التابعة للبعثة بما مجموعه ٨٩ بعثة في شمال وغرب وجنوب ووسط دارفور في الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ففي شمال دارفور، أجرت هذه الأفرقة ٦٥ زيارة إلى مواقع مختلفة في كورما وأم بارو وسرف عمرة وكبكابية، حيث قيم الوضع الأمني عموما على أنه هادئ نتيجة حملة نزع السلاح الحكومية، من بين عوامل أخرى. وفي كورما وأم بارو، اشتكى المشردون داخليا من منعهم من جمع العشب والحطب من قبل الرحل، الذين كانوا قد احتلوا أيضا بعض قراهم. وانتقد سكّان قرى أبو لحة، ومسبط، وشيغي - كارو، وفوراوية، وجوراجيم، الواقعة على بعد ٣٥-٦٨ كيلومترا من أم بارو استخدام القوة خلال الحملة الجارية لجمع الأسلحة. وفي غرب دارفور، زارت الأفرقة ١٥ موقعا، تتكون من مخيمات المشردين داخليا لأردمتا، ودورتي، والحجاج، وقرى آدار، وأنجيمي، وعطية، وكرينك، وأبو سروج، وكورتي، وكونجولتوري، ونوري، وخور سيال، وهيليت أرديب، وجوخانا، وفاغانتا. وخلصت الأفرقة إلى أن مستوى المخاطر الأمنية منخفض.

٣١ - وبعد ورود تقارير عن قيام عناصر من فصيل جيش تحرير السودان/السلم والتنمية بسرقة للماشية ومضايقة المشردين داخليا في موقع تجمع سورتوني، عقدت العملية المختلطة اجتماعا في ١١ كانون الثاني/يناير مع القوات المسلحة الوطنية والمشردين داخليا وقادة جماعات الرّحل، ومع ممثل عن فصيل جيش تحرير السودان/السلم والتنمية. وخلص الأطراف إلى أن فصيل جيش تحرير السودان/السلم والتنمية هو المسؤول عن السرقة. وفي اليوم التالي، سلم هذا الأخير ١١ من رؤوس الماشية الـ ١٤ المفقودة. وأكد الضابط في القوات المسلحة الوطنية بأن أفراد فصيل جيش تحرير السودان/السلم والتنمية سينقلون قريبا من سورتوني لمنع التوترات بين المجتمعات المحلية للرحل والمشردين داخليا.

٣٢ - وقام العنصر العسكري التابع للعملية المختلطة بتسيير ما مجموعه ١٢ ٣٨٧ دورية، منها ٥ ٥٠٥ دوريات من أجل حماية المدنيين (٣ ٧٦٠ دورية قصيرة المدى، و ٣٢٣ دورية بعيدة المدى و ١ ٤٢٢ دورية ليلية)، و ٦ ٧٦٤ دورية لحماية أفراد البعثة ومعداتها (٥ ٩١٤ دورية روتينية و ٨٥٠ عملية حراسة لوجستية وإدارية). وفي المجموع، أجريت ٢ ٥٣٩ زيارة إلى القرى و ٢ ٢٥٥ زيارة إلى مخيمات المشردين داخليا وتم تسيير ٤٢٨ دورية دعما لأنشطة جمع الحطب والزراعة. وأجرت شرطة العملية المختلطة ١ ٨٣٢ دورية، منها ٧٧٩ دورية لإحلال أجواء الثقة في مخيمات المشردين داخليا، و ٢٣٠ دورية خاصة بالأنشطة المتعلقة بالحطب والعشب، و ٧٣ دورية في الأسواق، و ٤١٦ دورية في القرى، و ٢٧٣ دورية في البلدات، و ٢٠ دورية في مناطق العائدين، و ٤١ دورية لحراسة الطرق التجارية لتلبية الاحتياجات الأمنية للمشردين داخليا، ولا سيما النساء والأطفال الذين يقومون بأنشطة كسب العيش خارج المخيمات. وإضافة إلى ذلك، تم تسيير ٣٠٨ دوريات مشتركة شارك فيها ٩٥٨ متطوعا من متطوعي الخفارة المجتمعية في إطار مبادرات منع الجريمة. وساعدت هذه الدوريات على رصد الأمن وهيأت بيئة آمنة ووقائية في مخيمات المشردين داخليا. وقام أفراد البعثة النظاميون (الأفراد العسكريون وضباط الشرطة) بـ ٢٢٣ عملية حراسة أمنية للشركاء في مجال العمل الإنساني.

٣٣ - وواصلت البعثة العمل مع مؤسسات العدالة وحقوق الإنسان لتعزيز قدراتها، بما في ذلك القدرات المتعلقة بحل النزاعات المجتمعية. ووضعت البعثة، بالتعاون مع السلطة القضائية في السودان، دليلا عن الإجراءات المدنية والجنائية ذات الصلة والوساطة في المنازعات يقدم التوجيه القانوني لقضاة المحاكم الريفية من أجل إدارة المنازعات، بما في ذلك ما يتعلق بالأرض وباقي العوامل المثيرة للنزاع. وأصدِر الدليل في ١٧ كانون الثاني/يناير، وشكل ثمرة عامين من التعاون مع السلطة القضائية بشأن تعزيز قدرات المحاكم الريفية. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تدخلت العملية المختلطة، بالتعاون مع مكتب المدعي العام ومكتب الوالي في شمال دارفور، بنجاح لتأمين الإفراج عن ١٨ حدثا قيد الاحتجاز بموجب قانون الطوارئ. وتشاورت العملية المختلطة كذلك مع وكالات رعاية الطفل ذات الصلة فيما يتعلق بالدعم النفسي والاجتماعي ورعاية الأطفال. وتم نقل ثلاثة أحداث كان حُكم عليهم بالإعدام واحتُجزوا مع سجناء آخرين في سجن نيالا المركزي إلى مرفق شلاح للأحداث في شمال دارفور بعد تدخل البعثة.

٣٤ - وحكمت المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور في الفاشر على فردين من قبيلة الرزيقات بالسجن لمدة ١٣ عاما بتهمة قتل ثمانية مشردين داخليا وجرح سبعة آخرين في هجوم وقع بالقرب من موقع تجمع المشردين داخليا في سورتوني في أيار/مايو ٢٠١٦. وتكلف بنجاح بالقضية، التي تعتبر سابقة، مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور، وذلك رغم الضغط الذي مارسته المليشيات القبلية. ورصدت العملية المختلطة مختلف مراحل المحاكمة. وفي تطور آخر، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، تم في نيالا الحكم بالإعدام على مشتبه فيه عمره ٢٧ عاما متهم باغتصاب فتاة عمرها ١٣ عاما. وتقوم العملية المختلطة أيضا برصد المحاكمة في محكمة الطفل بالفاشر في قضية موظف وطني متهم باغتصاب فتاة عمرها ١٣ عاما.

٣٥ - ولتحسين الظروف الأمنية، عقدت ثمانية اجتماعات تنسيق أمني بمشاركة قوة الشرطة السودانية، وشرطة العملية المختلطة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية، وممثلي المشردين داخليا، وقادة المجتمعات المحلية في ولايات دارفور الخمس كلها. وتم إنشاء خمس لجان للسلامة المجتمعية في قرى شريب، وآدا، ومجميري في الجنينة، غرب دارفور، وكلمة في نيالا، جنوب دارفور، وقرية تبالدي في

شـــرق دارفور. وما فتئت هذه الاجتماعات تشـــجع المجتمع المحلي على دعم تنفيذ مبادرات الخفارة المجتمعية، وتعزز السـلامة والأمن في مخيمات المشـردين داخليا. ونُظمت سـبع دورات تدريبية بشـأن عدة مواضـيع منها الإسـعافات الأولية، والخفارة المجتمعية والتحقيقات الجنائية، لفائدة ١٦٥ ضــابطا من قوة الشـرطة السـودانية في الفترة من ٢٦ كانون الأول/ديسـمبر إلى ١ كانون الثاني/يناير في مركز تدريب قوة الشرطة السودانية في نيالا، جنوب دارفور، وموقع فريق كتم، شمال دارفور، ومقر قوة الشرطة السودانية في الجنينة، غرب دارفور. ونظّم ما مجموعه ١٠ دورات تدريبية بشـــأن الخفارة المجتمعية، وحقوق الإنســـان، والعنف الجنسي والجنساني، والمهارات الحاسوبية لفائدة ١٧٩ مشـردا داخليا (٩٢ من الذكور و ٨٧ من الإناث) ومتطوعي الخفارة المجتمعية، في الشـــريف وعُطاش في جنوب دارفور، وأم بارو، شمال دارفور، وموقع الفريق في مستري، في غرب دارفور. وتمت في الدورات التدريبية توعية المشاركين بضرورة إبلاغ قوة الشـرطة السـودانية عن الحالات التي تقع. وبدأت شـرطة العملية المختلطة، بناء على طلب قوة الشـرطة السودانية، مبادرة لدعم الشرطة السودانية في وضع إجراءات تشغيلية موحدة متعلقة بالشرطة.

٣٦ - وزارت العملية المختلطة مخيم الحامدية للمشـردين داخليا في وسـط دارفور لرصـد المسـائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية وحماية المرأة في ١٩ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ودعت العملية المختلطة إلى إصـلاح السـياسـات ووضـع قوانين تعزز حقوق المرأة أثناء حملة على كامل نطاق دارفور للدعوة والتوعية لإنهاء العنف الجنسـاني وغيره من أشـكال العنف ضـد المرأة. وقامت البعثة، بالتنسـيق مع صـندوق الأمم المتحدة للســـكان وهيئة الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة، بدعم وزارات الشـــؤون الاجتماعية في الولايات لتنظيم حملات خلال الـــ ١٦ يوما من النشـاط من أجل إنهاء العنف الجنسـاني جمعت بين أكثر من ٥ ٠٠٠ شـــخص في ولايات دارفور الخمس. ونظمـت العملية المختلطة دورات تدريبية لفائدة ١٤٦ من حفظة السلام، بمن فيهم ٣١ امرأة، من أجل تعزيز قدراتهم في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال حفظ السلام.

٣٧ - وواصـــلت العملية المختلطة تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى مؤســـســـات إنفاذ القانون وحقوق الإنســان والعدالة الانتقالية من أجل زيادة قدرتها على تعزيز حقوق الإنســان وحمايتها في دارفور. إذ نظمت العملية المختلطة، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنســان، حلقتي عمل لاسـتعراض خطة العمل الخمسية للجنة في نيالا بجنوب دارفور، في ١٨ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٧، وفي الضعين بشرق دارفور، في ٢٧ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٧. وركزت حلقتا العمل على العناصـر الرئيسـية لخطة العمل والموارد اللازمة لضـــمان تنفيذها بنجاح في جميع أنحاء دارفور، وأكـدتا على ضـــرورة تقـديم التوجيه الاستراتيجي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وشارك في كلتا الحلقتين ممثلو المجالس التشريعية وأعضاء من نقابة المحامين في جنوب دارفور ومسؤولون قضائيون وجماعات المجتمع المدني ومسؤولو الإدارة الأهلية.

٣٨ - وظلت الذخائر المتفجرة تشكل تهديدا، إذ أُبلغ عن وقوع أربعة حوادث أسفرت عن جرح تسعة أشـخاص إجمالا. ونشـرت العملية المختلطة أفرقة تطهير في شمال وجنوب وغرب ووسـط دارفور، أجرت تقييما عاما لمخاطر المتفجرات وعمليات تخلص من المتفجرات في ٦٤ قرية، وقامت بتطهير ٥٥ منطقة خطرة ودمرت ٢ ٥٥٨ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، و ٤٤ ٤٦٨ طلقة ذخيرة انتهت صـــلاحيتها. ونظمـت العمليـة المختلطـة تـدريبـا للتوعيـة بـالمخـاطر اســـتفـاد منـه ٤٩ ٧٣٣ فردا: ١٠ ٧٥٦ رجلا، و ٥ ٦٧٦ امرأة، و ١٨ ٩٩٥ صـبيا، و ١٤ ٣٠٣ فتيات. وسـاهمت هذه الأنشـطة في تهيئة بيئة أكثر أمنا لأنشطة كسب الرزق والإجراء الآمن لدوريات البعثة وعمليات تقديم المساعدة الإنسانية.

٣٩ - وأكملت العملية المختلطة إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وقامت بالتوعية بمخاطرها في موقع مستودع للذخيرة تابع للحكومة في حي المطارا (نيالا) حدث فيه انفجار. وعلاوة على ذلك، قدمت العملية المختلطة الدعم التقني واللوجستي في شكل مشورة إلى قوة الشرطة السودانية من أجل تدمير الأسلحة التي جُمعت خلال الحملة الجارية فضلا عن ٥٠ حاوية للتخزين المأمون.

٤٠ - وقامت العملية المختلطة، بالتعاون مع اللجنة السودانية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفريق الأمم المتحدة القطري، بتقديم الدعم اللوجستي لإنشاء مخيم التسريح في قاعدة قوة الدعم السريع في دار الأرقم بالفاشر. وفي الفترة من ٢٦ كانون الأول/ديسمبر إلى ١٠ كانون الثاني/يناير، تم تسريح ما مجموعه ٤٩٤ مقاتلا سابقا، بمن فيهم أفراد فصائل منشقة خلال عام ٢٠١٧ (٨٥ امرأة و ٤٠٩ رجال) من أصل المجموع المقرر البالغ ٥٠٠ فرد من الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام. وأُعدّت نُبذ عنهم جميعا وتم تسجيلهم من أجل الاستفادة من برنامج إعادة الإدماج وتلقى كل واحد منهم مبلغا ماليا خاصا بإعادة الإدماج قدره ١ ٥٠٠ جنيه سوداني من العملية المختلطة وثلاثة أكياس من الذرة الرفيعة من برنامج الأغذية العالمي.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت العملية المختلطة ٦١١ موظفا (٥٤٤ من الذكور و ٦٧ من الإناث)، من بينهم ٣٨٨ فردا عسكريا، و ٤ مدنيين، و ٢١٩ فردا من الشرطة المدنية بشأن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة، وكذلك بشأن الصكوك الوطنية والدولية ذات الصلة بحماية الأطفال؛ وأثر النزاع المسلح على الأطفال؛ وعمل الأطفال والاتجار بالأطفال، والمبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل وفئات حقوق الطفل المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ونظمت العملية المختلطة أيضا ١٠ أنشطة تدريب وتوعية لـ ١ ١٢٢ مستفيدا (٥٤٤ من الإناث و ٥٧٨ من الذكور) بمن فيهم ١ ٠٤٨ مشردا داخليا، وقادة مجتمعيون، و ٦ أفراد من القوات المسلحة السودانية، و ٢٨ فردا من قوة الشرطة السودانية، و ٤٠ موظف سجون، بشأن أثر النزاع المسلح على الأطفال وبشأن قضاء الأحداث.

تقديم الدعم لعملية السلام في دارفور وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام

٤٢ - لا تزال عملية السلام في دارفور متعثرة ولم يلاحظ أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غضون ذلك، تتحاور البعثة مع سلطات الولايات بشأن تنفيذ الأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة للسلام. ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اجتمعت العملية المختلطة مع قاضي المحكمة العليا في شرق دارفور للقيام بالمتابعة فيما يتعلق بشواغل المشردين داخليا في مخيم النيم بشأن الاحتلال والاستغلال غير القانونيين لأراضيهم. وأبلِغت البعثة بأن ''سياسة الحق في استعادة الأراضي''، التي سنها المجلس التشريعي للولاية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ستنفَّذ في عام ٢٠١٨. وتهدف السياسة إلى معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي وتقديم المساعدة القانونية إلى المالكين الأصليين، بما في ذلك الفرص المتاحة لإعادة المطالبة بحقوقهم المتعلقة بامتلاك الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي على هذه الحقوق عن طريق المحاكم الرسمية. ومن شأن النجاح في تنفيذ هذه السياسة أن يعالج أحد الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور. وطُلب إلى العملية المختلطة المساعدة في تعميم أحكام هذه السياسة في أوساط جماعات المشردين داخليا.

٤٣ - وأبلِغت البعثة أيضـــا بأن مفوضـــية العودة الطوعية وإعادة التوطين لغرب دارفور تقوم بتحديد مناطق من أجل العودة الدائمة للمشـردين داخليا، وفي هذا السـياق، يجري التخطيط لعشـرين مشـروعا إنمائيا في ثماني مناطق في الولاية، بما في ذلك إنشاء مراكز صحية ومدارس ومراكز شرطة.

جهود الوساطة المتعلقة بمنع العنف القبلي

٤٤ - قامت العملية المختلطة بمبادرات وساطة على الصعيد المجتمعي. ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أجرت العملية المختلطة حملة توعية في أبو كارينكا، شـــرق دارفور، بغية تعزيز تنفيذ اتفاق وقع بين قبيلتي البرتي والمعاليا في نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقب نزاع عنيف نشب بسبب إتلاف مزرعة في منطقة ناير (الواقعة على بعد ٤١ كيلومترا شرق أبو كارينكا). ولم تقع أي أحداث عنف بين القبيلتين منذ توقيع الاتفاق وعادت الأسر المشردة من منطقة ناير إلى قراها. وناشد قادة شباب قبيلتي المعاليا والبرتي البعثة أن تحفر آبارا وتصلح الآبار الموجودة وأن تبني كذلك مراكز صحية وثقافية.

٤٥ - ودعما للجهود الرامية إلى تخفيف ومنع العنف بين المزارعين والرعاة الرحل خلال موسم الحصاد، عقدت العملية المختلطة منتديات للحوار والتشـــاور في شـــرق ووســـط وغرب وشمال دارفور. وفي غرب دارفور، نظم منتديان في ١٨ كانون الأول/ديسمبر في منطقة العودة مجمرية (الواقعة على بعد ٤٦ كيلومترا غرب موربي) وقرية العودة أنجيمي (الواقعة على بعد ٢٩ كيلومترا شمال شـــرق قرية مســـتري). وفي شـــرق دارفور، نظم منتديان في ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في منطقة ياسين (الواقعة على بعد ٧٥ كيلومترا غرب الضـــعين)، ومنطقة مهاجرية (الواقعة على بعد ٨٤ كيلومترا شمال غرب الضـــعين). وفي ١٩ كانون الأول/ديســـمبر، عقد منتدى في قرية دليليبة (الواقعة على بعد ١٩ كيلومترا شمال شـرق الجنينة) في وسـط دارفور. وحضـــر المنتديان ٢٤٣ مشـــاركا، منهم ٧٥ امرأة، يمثلون المزارعين والرعاة، والإدارة الأهلية، والعائدين، والشباب، والنساء، والمشردين داخليا. وشملت توصياتها مواصلة حملة جمع الأسلحة، وترسيم طرق الهجرة، وبناء قدرات الإدارة الأهلية لحل المنازعات وإنفاذ القواعد التي تنظم الهجرة والزراعة فضـــلا عن توفير الخدمات الأســـاســـية. وأفاد القادة المجتمعيون بأن منتدى الحوار للمزارعين والرعاة الرحل الذي عقدته البعثة في نوري، غرب دارفور، في كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٧، أدى إلى عودة ١٤٠ أســـرة إلى قريتها. وعقدت العملية المختلطة منتدى للحوار بشـــأن التعايش الســـلمي في ٣١ كانون الثاني/يناير في منطقة العودة فوفو (الواقعة على بعد ١٥ كيلومترا جنوب موربي) في غرب دارفور، ومنتدى للســـلام في ١ شـــباط/فبراير في قرية بركة (الواقعة على بعد ٤٠ كيلومترا غرب بلدة الفاشـــر) في شمال دارفور، حضرهما حوالي ١٠٠ ١ ممثل.

سابعا - التقدم المحرز في تنفيذ التوصـــيات الواردة في الاســـتعراض الاســـتراتيجي (S/2017/437)

تنفيذ المرحلة الأولى والتحضير للمرحلة الثانية

٤٦ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٣ (٢٠١٧)، اكتملت الآن المرحلة الأولى من عملية إعادة تشكيل العملية المختلطة. واعتمدت البعثة مفهوم العمليات لفرقة عمل جبل مرة في ٧ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٧، وعُين رئيســـها المدني في ١٣ كانون الأول/ديســـمبر، وبدأ عنصـــرها العســـكري عملياته في ٣١ كانون الثاني/يناير. وأكملت البعثة عملية تحديد الموظفين المدنيين الذين ســـيجري نشـــرهم في إطار

فرقة العمل ولا يزال النشر جاريا. ويضطلع العنصر العسكري بالفعل بالمهام داخل مناطق فرقة العمل في وسط دارفور. وعلاوة على ذلك، في ٢١ كانون الثاني/يناير، وصل فريق استطلاع مسبق من سرية الهندسة الصينية إلى زالنجي لتقديم الدعم في تنفيذ الأعمال الخاصة بالهياكل الأساسية والمتعلقة بفرقة العمل، بما في ذلك إدخال تحسينات على طريق نيرتيتي – قولو. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، وقعت العملية المختلطة مذكرة تفاهم مع حكومة السودان بشأن فتح قاعدة عمليات مؤقتة في قولو، بولاية وسط دارفور، وتم رسميا تسليم الأرض إلى البعثة.

٤٧ – وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، تم البدء في المرحلة الثانية من إعادة التشكيل. وخلال هذه المرحلة، ستجري إعادة ثلاث كتائب مشاة إضافية من البعثة إلى الوطن عندما تسلم مواقع الأفرقة إلى وحدات الشرطة المشكلة. وفي هذا السياق، من المقرر إعادة كتيبتي مشاة (من السنغال ورواندا) إلى وطنيهما في شباط/فبراير ٢٠١٨، فيما تم تأجيل رحيل الكتيبة الثالثة (من إثيوبيا) حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٨، بسبب المخاوف الأمنية في مخيم كلمة للمشردين داخليا في ولاية جنوب دارفور. ووفقا للتقييم المشترك الذي أجراه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للمرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2018/12) وبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/PRST/2018/4)، ستوقف الكتيبة الثالثة عملياتها في ١ حزيران/يونيه لإعادتها إلى الوطن بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وتشمل المرحلة الثانية أيضا إغلاق ثلاثة مقرات عسكرية في القطاعات (القطاعات الشرقي والشمالي والغربي)، وبالتالي سيترك للقوة قطاعان، فرقة عمل جبل مرة ومقرها في زالنجي وقوة مساعدة الأمن الحكومي ومقرها في نيالا. وسيكون ذلك مصحوبا أيضا بإعادة حوالي ١٠٠ ضابط أركان ومراقب عسكري إلى أوطانهم. وسيقوم عنصر الشرطة بعملياته من ثلاثة قطاعات (القطاعات الأوسط والشمالي والجنوبي) عقب دمج القطاع الشرقي في القطاع الجنوبي والقطاع الغربي في القطاع الأوسط بحلول منتصف شباط/فبراير، وسينشر ٢٢ ضابط شرطة في قولو دعما للأنشطة التنفيذية لقاعدة العمليات المؤقتة المنشأة حديثا.

استعراض ملاك الموظفين المدنيين

٤٨ – أدى استعراض ملاك الموظفين، إضافة إلى القرارات المتعلقة بالميزانية المتخذة من الهيئات التشريعية، إلى تخفيض صاف على مرحلتين لـ ٥٦٣ وظيفة، وشمل هذا العدد ٥٨٤ وظيفة ملغاة، و ٢١ وظيفة منشأة، وإلى تحويل ٢٦ وظيفة دولية إلى وظائف وطنية بناء على موافقة الهيئات التشريعية في إطار الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وأدى التخفيض على مرحلتين إلى إلغاء ٤٠٥ وظائف بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ وسيؤدي إلى إلغاء إضافي مقرر لـ ١٥٨ وظيفة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. واقترح فريق استعراض ملاك الموظفين المدنيين زيادة تقليص الوظائف بـ ٣٠٢ وظيفة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ثم خُفض العدد في وقت لاحق إلى ٢٩٣ وظيفة بعد التشاور مع البعثة.

استراتيجية التمويل المشتركة بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل الحفاظ على السلام في دارفور

٤٩ – يقوم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حاليا بوضع الصيغة النهائية لنهج تمويل مشترك من أجل الحفاظ على السلام في دارفور. ويركز هذا النهج على المشاركة السياسية لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالات المعونة – المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية – والدول الأعضاء من أجل دعم

الانتقال الناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام والحد من احتمال العودة إلى النزاع. وتستند المناقشات إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة ويُنظر فيها في كل من مسألة تمويل البرامج في ميزانيات حفظ السلام كتدبير انتقالي أثناء مرحلة الخفض التدريجي وكذلك جمع وَالتبرعات.

ثامنا – الملاحظات

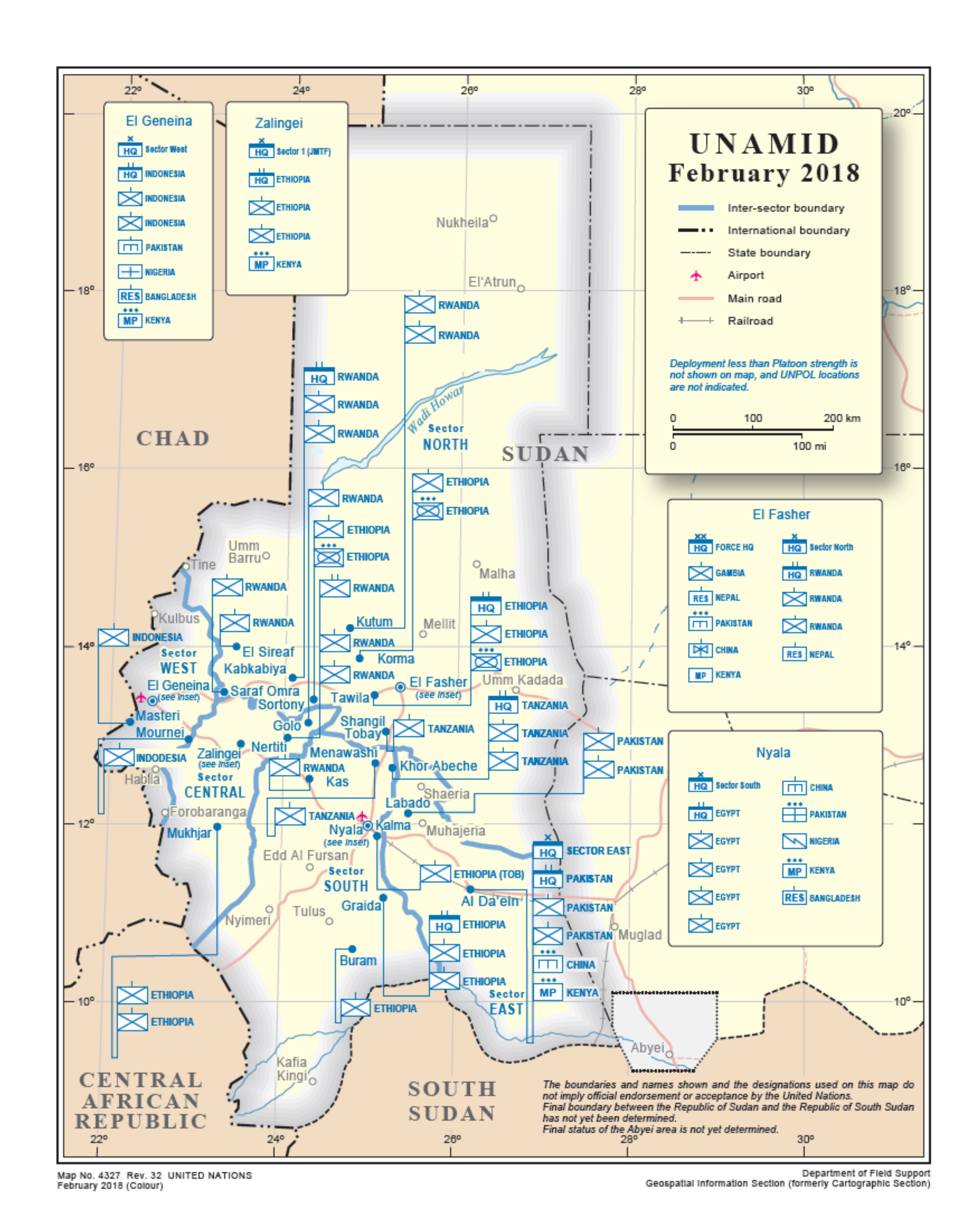
٥٠ – أشعر بالتفاؤل إزاء التطورات الإيجابية في البيئة الأمنية وأثر حملة جمع الأسلحة في توفير الأمن لجميع سكان دارفور وتهيئة بيئة تمكينية من أجل معالجة شواغل المشردين داخليا وإيجاد حلول دائمة لهم. وأدعو الحكومة إلى ضمان أن تكون الحملة شاملة للجميع وأن تتم في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحقوق القانونية لجميع المواطنين.

٥١ – غير أنه من المؤسف أنه لم يحرز أي تقدم ملموس في التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع في دارفور. وتشكل وثيقة الدوحة للسلام في دارفور إطارا صالحا لعملية السلام في دارفور، وإني أدعو الجماعات المتمردة إلى إظهار القيادة والشجاعة بالمشاركة بشكل إيجابي في تنفيذ هذه الوثيقة لصالح سكان دارفور. وفي هذا الصدد، أشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الذي يدعمه الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من أجل جمع الأطراف حول طاولة المفاوضات.

٥٢ – ولئن كنت أشيد بأوجه التحسن في الحالة الأمنية، يساورني القلق من أن الأسباب الجذرية للنزاع والآثار المصاحبة لها، لا تزال إلى حد كبير غير معالجة. ولا يزال السكان المدنيون، بمن فيهم المشردون داخليا في دارفور، لم يستفيدوا بعد من الواقع السياسي والحيز التشريعي لوثيقة الدوحة وأحكامها المتعلقة بإدارة الأراضي والموارد الأخرى. ومشاركتهم في تنفيذ هذه الأحكام بالغة الأهمية لتحقيق سلام دائم في دارفور.

٥٣ – وأثني على العملية المختلطة لإكمالها في الوقت المناسب المرحلة الأولى من إعادة تشكيلها. وقد بدأت البعثة في تنفيذ المرحلة الثانية، وأنا أشكر حكومة السودان على تعاونها ودعمها في هذه العملية المعقدة، وما زلت على ثقة من دعمها المتواصل لتنفيذ ولاية البعثة.

٥٤ – وفي الختام، أود أن أوجه الشكر إلى الممثل الخاص المشترك، جيريمياه نياماني كينغسلي مامابولو، وجميع أفراد العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري ودوائر العمل الإنساني، الذين يواصلون العمل بلا كلل لتحسين حياة سكان دارفور. وأود أن أثني على مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان، نيكولاس هايسوم، وعلى الرئيس الأسبق لجنوب أفريقيا، ثابو مْفُوييلوا مبيكي، وكذلك الرئيس الأسبق لنيجيريا عبد السلام أبو بكر من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، على التزامهم الراسخ بتحقيق السلام والاستقرار بشكل دائم في السودان.


UNAMID
February 2018
Inter-sector boundary
International boundary
State boundary
Airport
Main road
Railroad
Deployment less than Platoon strength is not shown on map, and UNPOL locations are not indicated.
CHAD
SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
Sector NORTH
Sector WEST
Sector CENTRAL
Sector SOUTH
Sector EAST
El Geneina
Zalingei
El Fasher
Nyala
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4327 Rev. 32 UNITED NATIONS
February 2018 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)